عنصريون بالفطرة

بسمة النسور

نمارس، منذ الطفولة، بشكل فطري، عنصريةً قبيحة، حين نعتبر تسمية نوع شائع من الشوكولاته «راس العبد» مسألة عادية، لا تتضمّن إساءة لعرق جرى عبرَ التاريخ استعباده وتسخيره بضاعةً تُباع وتشترى، ومصادرة إنسانيّته وحرمانه من الحرية والحياة الكريمة، بحيث اقتصر معنى وجوده عقوداً على الخدمة والذلّ والعبودية، من باب الاعتقاد بالتفوّق العرقي والأحقية بالحياة والاستئثار، على الثروات، مدعّماً بنظريات أنثروبولوجية بائدة ثبت بطلانها، قامت على وهم تفوّق عرق على آخر، بيولوجياً وثقافياً وحضارياً وأخلاقياً، وبرّرت أشكال الممارسات الفردية والمجتمعية التي تقوم على التمييز بين الأعراق المختلفة. وإضافة إلى التمييز بين الأفراد على أساس الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي، غالباً ما نتفوّه بعبارات أو نطلق نكاتاً تبدو بريئة لا تضمر أي تجريح متعمد، غير أن التأمل فيها يدفعنا إلى استنتاج أنها تنطوي على عنصريةٍ بغيضةٍ. تسللت إلى لاوعينا، نعبر عنها في خطابنا اليومي من دون إدراك كبير، مثل إقدامنا على استهداف أبناء منطقةٍ ما من بلدٍ ما بالطرائف والنكات الساخرة التي تظهرهم جماعةً من الاغبياء، محدودي الذكاء، وهذه ظاهرة سلوكية متعارَف عليها، تحدُث في كل بلاد الدنيا، غير أنها تشي بموقف عنصري، مبنيٍّ على التنميط وإطلاق الأحكام المسبقة.

وتتخذ العنصرية أشكالاً مختلفة في داخل المجتمعات، لعل أكثرها قسوة ما يتعرّض له اللاجئون من اضطهاد وتمييز، بسبب معوقات انصهارهم في مجتمعاتهم الجديدة. كذلك يدفع أصحاب المعتقد الديني المختلف في بعض المجتمعات المتطرّفة ثمن ذلك الاختلاف، اضطهاداً وحرماناً من الحقوق المدنية والدستورية من مساواة وحرية ممارسة العبادة، باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، يطلق عليهم، في أحسن الأحوال، اسم أقلية، ويثور الخلاف العقيم أحياناً بشأن جواز تقلدهم مناصب عليا أو الترحم على موتاهم أو تهنئتهم بمناسباتهم الدينية. كذلك يتعرّض المعارضون السياسيون للقمع والمنع من التعبير عن أفكارهم، وأحياناً التصفية الجسدية، أو التعفّن في السجون طوال الحياة، عقوبةً على مواقفهم السياسية، غير المنسجمة مع توجه حكوماتهم.

أما مظاهر العنصرية بسبب الجنس فإن الشواهد عليها في مختلف بقاع العالم أكثر من أن تُحصى. حتى في أكثر الدول تقدّماً تشكو المرأة من عدم المساواة في الأجور مع زميلها الرجل، إضافة إلى معاناتها من التمييز والتحرّش الجنسي والعنف الأسري. وتتفوق مجتمعاتنا الشرقية، بشكل مثير للخزي والعار، في مجال التمييز ضد المرأة، واعتبارها ضلعاً قاصراً وممارسة وصاية جائرة عليها، كونها ناقصة عقل ودين، حيث تعمل الثقافة السائدة على الحطّ من شأنها، والاستهانة بحياتها، وتبرير الاعتداء على حقها في الحياة، بذريعة الشرف، كما تساهم الثقافة الشعبية في تكريس الجو المعادي للمرأة، حيث يحفل الموروث بأمثال ومقولاتٍ كثيرة، تؤكّد هذا النهج المقيت، مثل «همّ البنات للممات» و«البنت بتجيب العار والمعيار يبتدخل العدو الدار» و«إن ماتت أختك انستر عرضك وإن مات أخوك انكسر ظهرك». وغيرها الكثير الكثير من المفاهيم الراسخة عن أفضلية الرجل، وتدنّي مرتبة المرأة، وبالتالي تقليص فرصها في التمكّن والتقدّم والنجاح، وتتبنّى القوانين والأنظمة والتشريعات هذا التوجه العنصري، من خلال التمييز في فرص العمل والتعليم وسن التقاعد.

يعتبر علم الاجتماع العنصرية من سمات البشرية، وهذا تشخيصٌ دقيقٌ لطبيعة البشر، حيث الصراع هو عنوان العلاقات الإنسانية. وعلى الرغم من قتامة المشهد وقسوته، إلا أن الأمل يظل معقوداً على تلك القلة القليلة من المناضلين الشجعان، أصحاب العقول المتفتحة والضمائر الحية والرؤية الثاقبة التي تقاوم كل ذلك السواد بتعظيم قيم المحبة والجمال والمساواة، وهي الناجية من شرّ هذا الداء العضال الذي ينخر إنسانيتنا، ويفضي بها إلى التهلكة.

عروض بوتين لبايدن في سورية

سميرة المسالمة

ترى واشنطن المشهد السوري من الزاوية الإيرانية، وهو تحديداً ما يزعج موسكو، أو بصيغة أدق تتعامل الإدارة الأميركية مع الملف السوري باعتباره تفصيلاً صغيراً في واقع الوجود الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وأحد البنود التي ستكون بين سطور الاتفاق النووي بصيغته الجديدة غير المحدّدة لانتهاء الصلاحية، ما يعني أن نضج أي حل سياسي في سورية مرهون بتقدّم الحوار مع إيران، واستبعاد الدور الروسي، كما هو الحال مع الدور السوري، بشقيه النظام والمعارضة.

ويمكن النظر إلى اللقاءات التي يجريها أعضاء في الإدارة الأميركية مع بعض الفعاليات السورية على أنها جلسات استماع، أو اختبار مشاهد ثانوية، قد يحتاجون فيها ممثلين «كومبارس» يساندون بها أدوار الفاعل الرئيسي في صراع صياغة العلاقات الدولية الجديدة، وانتزاع ما يقلق حدود إسرائيل، وبعيد ترتيب أولويات الأنظمة والشعوب في أن واحد، بما يتوافق والرغبة في استعادة الدور الأميركي قطباً وحيداً ينظم شؤون العالم بادواته الدبلوماسية أو العسكرية إن لزم الأمر.

أما النظام السوري، فيتقوقع خلف الموقف الإيراني، ويراهن على قدرة حليفته باستمالة إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للعودة إلى الاتفاق النووي، وتعزيز قدراتها من خلاله في مناطق نفوذها، بتحريرها من العقوبات التي أثقلت كاهلها، معتبرين أن من شأن تصريحات «النظامين السوري والإيراني» النارية، والتهديدات والتعنت، رفع أسهم طهران على طاولة الاتفاق، وهو ما ردّت عليه، في ما يبدو، يوم الخميس 25 فبراير/ شباط الماضي، وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بضربة عسكرية مؤلمة «للبنية التحتية التي تستخدمها الجماعات المسلحة المدعومة من إيران شرقي سورية»، أي إن اللغة الدبلوماسية لبايدن مع إيران لا تنفي وجود إصبعه على زناد «بندقيته».

تراقب روسيا سلوك النظام السوري، وترسل إليه تحذيراتها وتهديداتها على شكل رسائل إعلامية، وتسريبات لصور تظهر فيها الرئيس بشار الأسد في مواقف محرجة وصادمة لمؤيديه، أو حتى للدولة داعمته (إيران)، فالرسالة التي سُرِّبَت، عبر وسائل إعلام روسية أخيراً، ليس الهدف منها فقط إظهار واقع تدهور قوات الجيش السوري وإمكانية هزيمته أمام فصائل معارضة مسلحة، ولكن الرسالة المسرّبة هي أيضاً لإظهار عجز إيران، وكل مليشياتها من حزب الله و«زينبيون» و«فاطميون» ومرتزقة آخرين عن تحقيق أي تقدّم أو حتى القدرة على صدّ هجوم المعارضين وحماية العاصمة دمشق.

لا يحتاج النظام أن تذكّره روسيا بما قدّمته له من مساندة، وكيف أعادت له ثلثي مساحة سورية تحت نفوذه، لكن روسيا تحتاج تذكير الولايات المتحدة الأميركية، أولاً وقبل أي طرف آخر، بدورها في سورية، وأنها من صنعت الواقع الجديد للنظام بعد تدخلها، وأن ملف سورية دولياً يجب أن يبقى بيدها دون سواها. وهي، في الوقت ذاته، تريد وضع إيران في حقيقة حجمها ودورها في سورية، وأنها بكل ما قدّمته للنظام السوري من دعم، كانت ومليشياتها والجيش السوري، بعد سحب السلاح الكيماوي منه، على شفا حفرة من هزيمة قاضية، كما جاء في رسالة الأسد إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام 2013، طلباً لتدخّله قبل أن تنهار سورية وتسقط بيد الإرهابيين «الإسلاميين».

الأكيد أن الرسالة توضح دور السلاح الكيماوي في الحرب التي خاضها النظام السوري ضد معارضيه، وهي دليل إدانة واضح على أن ميزان القوى لم يعد في مصلحة النظام وإيران، بسبب تسليمه السلاح الكيماوي بعد مجزرة الغوطة، وفق الصفقة الأميركية – الروسية، وعيون الرقابة الدولية التي حدّت من استخدام ما بقي منه، ما يعني أن لتسريب الرسالة أغراضاً كثيرة، وقد يدخل في تصفية الحسابات، والتلميح إلى أن من استخدم الكيماوي قد لا يتأخر عند امتلاكه النووي من استخدامه، وتهديد السلم الدولي. ويمكن الربط بين توازمن الحديث عن تسريب رسالة الأسد إلى بوتين، وتفاعلاتها الإعلامية، مع عرض روسي للولايات المتحدة قدّمه وزير الخارجية، سيرغي لافروف، الجمعة الماضي (2/26)، باستئناف المشاورات السياسية والدبلوماسية بشأن سورية، ما يعني أن لدى موسكو ما تقدّمه لواشنطن لخفض النزاع في سورية وعليها، بعيداً عن اتفاقاتها مع إيران والدور الجديد الذي تريده لها في المنطقة، وبما يضمن أن صاحبة القرار الهاجس الإيراني عنها، فهل ستقدّم موسكو سيناريو حلّها إلى واشنطن على حساب الأسد قبيل انتخاباته، بما ينزع مخالبه التي تهيمن على السلطات جميعها في سورية، لكن من دون أن تقوّض وجوده على الأقل في المرحلة الأولى من حلها، وتفسح المجال لأسماء متداولة محسوبة على المعارضة لتكون على قائمة حكومته الجديدة، وتسهيل عمل اللجنة الدستورية مقابل تجاوب واشنطن مع المقترح، والسماح بتسييل الأموال للبدء بإعادة إعمار سورية، ما يخفف وطأة الأزمة الاقتصادية عن بوتين في سورية وروسيا في آن واحد؟

(كاتبة سورية)

> عرض روسي للولايات المتحدة قدّمه لافروف باستئناف المشاورات السياسية والدبلوماسية بشأن سورية

انتزاع مناطق كاملة من سيطرة الفصائل المسلحة، وإعادتها إلى كنف النظام السوري.

بعد فقدان كثير من عوامل نجاح مقايضات روسيا على الأسد مقابل ملفات أوكرانيا والعقوبات الأوروبية، وفي ظل إنهاء طموحات النظام السوري بأي مساعدات روسية قادمة، للأسباب الاقتصادية التي تعانيها سورية بسبب العقوبات، وتحت عنوان أن روسيا هي المنقذ الوحيد للأسد، وحامي حدود إسرائيل مع سورية لعقود مضت، بما يتضمنه ذلك دورها في إبعاد الهاجس الإيراني عنها، فهل ستقدّم موسكو سيناريو حلّها إلى واشنطن على حساب الأسد قبيل انتخاباته، بما ينزع مخالبه التي تهيمن على السلطات جميعها في سورية، لكن من دون أن تقوّض وجوده على الأقل في المرحلة الأولى من حلها، وتفسح المجال لأسماء متداولة محسوبة على المعارضة لتكون على قائمة حكومته الجديدة، وتسهيل عمل اللجنة الدستورية مقابل تجاوب واشنطن مع المقترح، والسماح بتسييل الأموال للبدء بإعادة إعمار سورية، ما يخفف وطأة الأزمة الاقتصادية عن بوتين في سورية وروسيا في آن واحد؟

(كاتبة سورية)

الأردن... رسالة ملكية إلى المخابرات وسجال الرفيف والشيخ

مهند مبيضين

جاءت حكومة بشر الخصاونة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، وحملت الرقم 120 في تاريخ تشكيل الحكومات الأردنية، منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن عام 1921. ومُنذ إعلانها، طاولها النقد والتندّر الشعبي؛ بسبب ضخامة عدد الفريق الوزاري، إذ ضمّت 32 وزيراً، ثمانية منهم من حكومة سلفه عمر الرزاز. حصلت على ثقة مجلس النواب الأردني التاسع عشر، بـ 88 صوتاً، من أصل 130 نائباً، هم عدد أعضاء المجلس. وجاءت الثقة بعد ماراثون نيابي خطابي بلاغي، استمر أكثر من أسبوع، طالب فيه النواب الحكومة المثقلة موازنتها بالدين والعجز، بمطالب مناطقية وحقوقية كثيرة، يراها النواب واجبة التنفيذ.

لاحقاً للثقة الحكومية، أرسل الملك عبد الله الثاني رسالة إلى مدير المخابرات الأردنية، اللواء أحمد حسني، دعا فيها جهاز المخابرات الأردنية الذي تشكل مع بدايات الدولة دائرة للتحري السياسي ضمن جهاز الأمن العام، ثم صدر قانون مستقل له عام 1964، إلى الاختصاص في العمل والمهنية، والتركيز على ما يسمح به قانون الدائرة التي مثلت، طوال مائة عام، عنصر أمن واستقرار وحماية للدولة ومؤسسة العرش من أزمات كثيرة مرّ بها الأردن، وعصفت بالمنطقة.

فتحت الرسالة الملكية قريحة كثيرين للتحليل، في سبب التوقيت، والغاية منها. وفهمها بعضها أنها دعوة للمخابرات إلى الانسحاب من المشهد المحلي، أو بالمصطلح العسكري الأردني «خطوة تنظيم». كذلك رأى آخرون أنها جاءت تأثيرات خارجية، أبرزها وصول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، فيما جاء آخرون على حدوث أخطاء وتزوير في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك بمطالب غريبة، أو بسبب ملف المعلمين وحل نقابتهم.

ذلك كله، حسب ما يراه رئيس وزراء سابق، غير صحيح، والذي يُقِرّ أن فكرة الرسالة كانت مطروحة، حين أعلن الملك عبد الله الثاني دمج جهاز الأمن العام مع جهاز الدرك، في مؤسسةٍ أمنية واحدة. وهذا لا يعني انعدام الرغبة من الملك بضرورة مأسسة العمل، وليس انسحاب أي جهاز أو تخليه عن اختصاصه ومهامه المعهودة. كذلك يرى المصدر نفسه أن توقيت الرسالة كان مقترحاً قبيل إجراء الانتخابات النيابية، وتمّ تأجيلها إلى حين انتهاء الحكومة، كَمَ انتهاء معركة حكومة بشر الخصاونة في الثقة مع البرلمان، وإقرار قانوني الموازنة العامة، وهو ما حدث وتمّ.

المهم في الرسالة أنها فهمت بغير مقصدها، كما يبدو، وعَوّل عليها كثيرون، كما أوّلوا فيها وفي مضمونها وتوقيتها، والذي يُفهم من محتوى الرسالة أنه لم ترد أي إشارة إلى الانسحاب، لكن هناك تشديداً على الاختصاص والمهنية، واعتزازاً ملكياً بالتحديث والتطور الذي طرأ على بنية دائرة المخابرات العامة، حيث يخاطب الملك مديرها: «لقد تحقق قدر كبير من الإنجاز على مسار عملية التحديث والتحديث والتطوير المستمرة التي كلفتك بها، عندما عهدت إليك بإدارة المخابرات العامة، تجسيداً لحرصنا على أن يظل هذا الجهاز العريق، وصاحب الإنجازات التي نفاخر بها، عنواناً للمهنية والانضباط والكفاءة والشفافية والنزاهة... وهذا يدعونا إلى الاستمرار في عملية التطوير والتحديث هذه، وأن تسير بوتيرة أسرع لكي تظل المخابرات العامة الأردنية في طليعة الأجهزة الاستخبارية قدرة وكفاءةً وتميزاً، كما كانت دائماً».

في مقابل هذا الاعتزاز الملكي بالجهاز الأمني الأكثر ثقة عند الأردنيين من الحكومة والبرلمان، حسب «المؤشر العربي» الذي يصدره المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، هناك من يرى أن حكومة بشر الخصاونة باتت مطلقة اليد، في ظل دعوة الملك إلى عدم حدوث تقاطعاتٍ في اختصاص المؤسسات، والعمل بشكل متناغم، وهو ما يعني، ضمناً، أن الحكومة باتت مسؤولة بشكل مباشر عن كل الملفات الداخلية، أي أنها امتلكت الولاية العامة وتمّ تمكينها، وهو أمر لطالما سعت إليه الحكومات السابقة.

لكن في ظل أزمة وبائية كبيرة، وتحدّيات اقتصادية أكبر، وارتفاع غير مسبوق في مؤشرات البطالة والفقر، وتنامي التململ المجتمعي من واقع صعب، مع ازدياد فجوة الثقة الشعبية بالمؤسسات التنفيذية ومؤسسة البرلمان، فإن ترك الحكومة وحدها في الميدان تدير المشهد، بدون حماية أو تدخل أمني، يجعلها عرضةً للرحيل بشكل مبكر، خصوصاً إذا ما أحسّ النواب بأن الحكومة مكشوفة الظهر.

ليس إبقاء حكومة أو رحيلها مهمة للمخابرات الأردنية، بقدر ما كان الجهاز تاريخياً يُعين الحكومات على تفكيك الأزمات، وتخفيف حدّة النقد الموجّه إليها بطرق شتّى، وهذا ما يطرح أمام حكومة الخصاونة كل الملفات، لتباشر عملها بجدّية ومهنية، خصوصاً وأن رئيس الحكومة والفريق الوزاري أقرب إلى التيار المحافظ، وجلهم من البيروقراطية الأردنية، وفيهم بعض الخبراء. ما يعني أنّ الشكل العام للحكومة يمنحها صفة الاستقرار، وبالبقاء بشكل أكبر، خصوصاً أن الملك عبد الله الثاني بات، في آخر أربع حكومات، يميل إلى إعطاء الفرصة بالبقاء أكثر، ولا يميل إلى رحيل الحكومات استجابة لنقد الجمهور، بقدر ما يمنحها كل فرص التعديل الممكنة دستورياً، والتي هي ضمن صلاحياته، إبقاءً أو تعديلاً. وفي المقابل، ما في جعبة حكومة الخصاونة لمواجهة التحدّيات الداخلية قليل، خصوصاً في ظل تقديمها موازنة وصفها بأنها بشر الخصاونة، ووزير المالية محمد العسعس، بأنها الأصعب والأضخم في تاريخ الموازنات العامة. وبالتالي، هي موازنة مثقلة بارتفاع نسبة الدين العام وخدمته، وتتسم بقلة ما خصص منها لتنمية المحافظات.

يحيل هذا كله المشهد المحلي الأردني والحكومة إلى مزيدٍ من التعقيد، ولا سبيل أمام الحكومة للبقاء إلا بمحاولة اجتراح الحلول، والعمل على فتح ملفات ذات شعبية، للبقاء وتجنب الغضب الشعبي، ومن هذه الملفات التعامل مع جائحة كورونا بمهنيةٍ أكثر، والاستمرار بمحاربة الفساد، وإصلاح ملف التعليم العالي الذي بات عقبة أمام الحكومات، واستئناف تقييم رؤساء الجامعات، وفكفكة البطالة المتمركزة في الإناث، وفتح مشاريع اقتصادية كبرى بجلب الاستثمار.

وعند الحديث عن ملف الاستثمار، يؤكد خبراء الاقتصاد الأردني أن نسبة النمو التي توقعتها الحكومة في قانون الموازنة، وهي 2,5%، هي أكثر من المتوقع، في ظل توقع البنك الدولي نسبة 1,8% وهي نسبة معقولة. والسؤال: كيف لحكومةٍ مثقلة موازنتها بخدمة الدين العام، أن تنجز ذلك النمو المتوقع؟ يجيب بعضهم: ما من سبيل غير تخفيف ضريبة المبيعات، وإطلاق مشاريع استثمارية مع القطاع الخاص، وأن تكون كبرى، كبناء محافظة جديدة، أو مدينة جديدة، وهو ما وعدت به، وأعلنت عنه حكومة هاني الملقي في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، وقال الملقي يومها إنها ستبدأ بعد عام، وستمتدّ حتى عام 2050. وفي النهاية، غاب الملقي وغابت مدينته الموعودة، ولا وجود لما تحدّث به بشكل موثق في ادراج الحكومة، ولا في ملفات مجلس النواب، حيث تحدّث الملقي عن وعده الكبير يومها أمام كتلة الإصلاح النيابية، وأعلن عنها في أكثر من مناسبة.

بقي السؤال عن سبب تكرار الملك، قبيل أسابيع، الحديث عن ضرورة تعديل قانون الانتخاب، بعد فترة وجيزة على إتمام الانتخابات، وهو أمر أثار أسئلة كثيرة عن السبب، وهل هو التراشق الإعلامي المهين للمؤسسات، بين رئيسي الهيئة المستقلة للانتخابات خالد الكلالدة، ذي الخلفية اليسارية، ورئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، ارحيل غرايبة، ذي الخلفية الإسلامية الإخوانية؟ جهد الكلالدة في محاولاته إقناع الجميع بأنه الأفضل والأنسب للأردن، في حين أن مُخرجاته على أرض الواقع كانت سلبية، ولم تسمح حوارية الرفيق خالد والشيخ ارحيل كفيلةً بأن تجعل الجميع في حالة ذهول من بؤس الحالة الاتهامية، والتراشق في السجال بشأن المهنية في العمل والمسؤولية عن الأخطاء. وللأسف، كانت نقطة الخلاف بين الطرفين عن اختصاص مؤسسة كل منهما، ما يعني ضمناً أن السجال والتراشق بين الرجلين كان خطأً مهنياً أيضاً.

(كاتب وأستاذ جامعي أردني)

> لا يميل الملكُ إلى رحيل الحكومات استجابة لنقد الجمهور، بقدر ما يمنحها كل فرص التعديل الممكنة دستورياً

«النهضة» التونسية ورسائل مسير تها

المهدي مبروك

لم تقم حركة النهضة التونسية، منذ الثورة، بتعبئة لمسيرة، مثلما فعلت مع مسيرة أول من أمس (27 فبراير/ شباط). نزلت بكل ثقلها، وظلت أكثر من أسبوعين تدعو أنصارها إلى النزول إلى الشارع. قبل ساعات من انطلاقها، أصدرت بياناً تدعو فيه إلى الالتحاق بالمسيرة دفاعاً عن الديمقراطية ومسار الانتقال الديمقراطي ومؤسسات الدولة. وتولت آلاف من الصفحات الموالية لها دعوة أبناء «النهضة» إلى دعم المسيرة وإنجاحها، كما سعت الحركة إلى توفير وسائل النقل، حتى يلتحق أنصارها من مختلف جهات تونس بالمسيرة. وتسربت إلى مختلف وسائل الإعلام محاولتها تسويغ قطار ينطلق من مدينة قابس الجنوبية إلى العاصمة، ولأسباب عديدة لم تلب الشركة هذا المطلب. وهذه من المرات القليلة التي يتولّى فيها رئيس الحركة رئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، الدعوة، بشكل شخصيّ ومباشر، إلى هذه المسيرة التي جاءت في سياق ما تمرّ به تونس، على خلفية المأزق الدستوري، منذ رفض رئيس الجمهورية، قيس سعيد، قبول الأداء اليمين أمامه، بعد التحوير (التعديل) الذي أجراه رئيس الحكومة، وهذا من صميم اختصاصاته. وقد انقطعت الصلة، منذ أكثر من شهرين، بين رئيسي الجمهورية والحكومة من جهة، ورئيسي الجمهورية والبرلمان من جهة ثانية. وصدرت عن مختلف الرئاسات تصريحاتٌ متوترة، القت مزيداً من الزيت على لهيب يهدّد بالتهام ما تبقى من أخضر في بلادٍ على حافة هاوية الإفلاس، حسب تصنيف مؤسسة وكالة للتصنيف الائتماني «موديز» التي وضعت تونس في خانة 3، وهو تصنيف لا يكتفي بأن يعدّ مؤشرات البلاد السلبية، بل يجعل الأفق ذاته سلبياً ومعتماً.

في هذا المناخ السياسي والاقتصادي الخانق، تخرج «النهضة» إلى الشارع، وتستعرض قوتها التنظيمية الهائلة ليتجرأوا على النقد، لو ظلوا في مواقع متقدمة، يتمتعون بامتياز المناصب القيادية تلك. وقد سعت مسيرة السبت إلى أن تعيد للغنوشي المكانة التي بدأ يفقدها داخل الحركة، وفي الساحة الوطنية السياسية أيضاً، خصوصاً أن سهام النقد المباشر قد طاولته من رئاسة الجمهورية في أكثر من مناسبة، بل لم يتورع قيس سعيد عن تقريعه، وقد تولت التلفزة الرسمية، في تقليد هو الشبه بما يجري في تلفزة كوريا الشمالية، نقل تلك الوقائع. لن تكون حركة النهضة كما كانت عليه سابقاً بابتعاد مؤسسها وزعيمها، راشد الغنوشي، وهي إذ تدافع عنه، فإنها تدافع عن نفسها من محاولات تستهدفها. علينا أن نقرّ بأن في ذلك كثيراً من النقد السياسي الصادر عن فرقاء يختلفون معها، غير أنه لا يمكن نكران أن في ذلك أيضاً بقايا استئصال ما زال يشكل ثقافةً سياسية لدى أوساط عديدة ترفض أن يكون بينها وبين «النهضة» أي مشترك، حتى ولو كان لنا دستور حسم قضايا خلافية عديدة... مسيرة 27 فبراير (فبراير) كانت مسيرة راشد الغنوشي. ستثير ردود أفعال مختلفة، لكنها لن تكون العصا السحرية لحل جبال الخلافات والأزمات التي تعصر تونس.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> حضور الغنوشي الرسالة الأهم في حدث المسيرة ما يجعل هتافات حناجر الأنصار ثانوية

في أثمان تقارب يحني إماراتي

علي الذهب

في تحول مفاجئ لعلاقة الحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً، مع الإمارات، زار وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أحمد بن مبارك، أبوظبي أخيراً، والتقى نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد. وكان مما أعلن عنه الطرف اليمني أن اللقاء تطرّق إلى التصعيد الحوثي لجماعة الحوثي إزاء محافظة مأرب، وتعثر استكمال تنفيذ الملحقين، العسكري والأمني، لاتفاق الرياض، الذي أبرم أواخر عام 2019، بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي (انفصالي مدعوم إماراتياً)، وكيف أن هذا التعثر يلقي بظلاله على خطط التنمية وبرامجها، والتعافي الاقتصادي في البلاد. اللافت في الزيارة أنها جاءت بعد أقل من شهر على إصدار فريق خبراء مجلس الأمن تقريره السنوي عن حالة عام 2020، وجاء فيه إن الإمارات تُعدّ أولى الجهات الخارجية الفاعلة الداعمة لعدد من الكيانات المناوئة للحكومة اليمنية، وإن ذلك يهدّد السلام، والأمن، والاستقرار، وأنها «تتصرّف بشكل يتنافى مع روح قرار 2216» الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة إلى الامتثاع عن كل ما من شأنه تقويض وحدة اليمن، وسيادته، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية الرئيس الحالي للبلاد، عبد ربه منصور هادي.

ولأن الحكومة اليمنية عجزت عن احتواء هذه الكيانات بالقوة، فيبدو أنها قرّرت التوجه، مباشرة، إلى المموّل والمحرك الحقيقي لبعض منها، وهو الإمارات، التي ساءت العلاقات معها إلى مستوى دفع اليمن إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن عام 2018، اتهمت فيها الإمارات بانتهاك السيادة اليمنية، بنشرها قوات مؤلّفة في جزيرة سقطرى، من دون موافقة رسمية، ثم تقديم شكوى أخرى عقب تعزّض قوات من اليمن الجنوبي، للقصف بطائرات إماراتية، غربي عدن، خلال أحداث أغسطس/ آب 2019، التي سيطرت فيها مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي على مدينة (ميناء) عدن.

مبدئياً، العروض التي يمكن أن يقدّمها اليمن ثمناً لتجاوز الخلاف بين البلدين لن تضع حدّاً لمطامع الإمارات، ما لم يحقق لها ذلك طموحها الاستراتيجي المتمثل في وجود عسكري دائم، متعدّد الأغراض، في الجزر اليمنية ذات الأهمية الاستراتيجية، خصوصاً جزيرة سقطرى الواقعة في المحيط الهندي، وجزيرة مَيُّون (بريم)، الواقعة في باب المندب، جنوبي البحر الأحمر، وإحياء اتفاق تأجير موانئ عدن لشركة موانئ دبي العالمية الذي ألغته الحكومة اليمنية عام 2012، والتوسّع في موانئ أخرى، مثل المخاء، وبلحاف، وحضرموت، والمهرة، وسقطرى.

والواقع أن انتقاء إردتي الجانيين عند هذه المسائل ليس أمرا سهلا، فهي محاطة بعوائق عديدة ويقف وراءها الطرفان، وهنالك عوائق المصالح السعودية التي لا يمكن تجاوزها، وعائق داخلي يتمثل في موقف حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، الذي يُعدّ الأقوى، سياسيا وعسكريا، على الأرض التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، والذي لا تلتقي مصالحه مع مصالح الإمارات عند أي نقطة في الوقت الراهن. ومع ذلك، لا تزال لدى الإمارات القدرة على المناورة طويلا، من خلال وكلائها المحليين الذين أنفقت عليهم بسخاء، وتنتظر منهم ردّ الدَّين، فضلاً عن احتفاظها بقوات رمزية في عدد من المناطق الاستراتيجية، مثل ميناء بلحاف (شبوة) ومطار الريان (المكلا - حضرموت). وليست مصادفة أن تتزامن هذه الزيارة مع استكمال الإمارات تفكيك قاعدتها العسكرية في ميناء عصب الإريتري، وما يثار بشأن استقرار أجزاء من معدّاتها وجنودها في جزيرة ميُّون التي تخضع لقوات يمنية موالية للإمارات. ولكنّ ما يثير الانتباه أكثر، أنه، وبينما كان وزير الخارجية اليمني يعقد لقاء مع نظيره الإماراتي، في أبوظبي، أوقفت سلطات ميناء حديبو في سقطرى إفراغ شحنة مجهولة المحتوى نقلتها سفينة إماراتية، وتحفظت على سيارات، قالت إنها أعدّه لأغراض عسكرية، وسبق إفراغها من السفينة ذاتها.

في الوقت ذاته، لوحظ قيام قوات إماراتية كانت متمركزة في منطقة العلم، في محافظة شبوة، بإخلاء موقعها، وسحب معدّاتها إلى ميناء منشأة بلحاف الغازية لأسباب استراتيجية، في محافظة شبوة نفسها؛ ما يثير الجدل بشأن الوجهة التالية لها، وهل يرتبط ذلك بزيارة وزير الخارجية اليمني إلى الإمارات، والاتهامات التي تمخضت عنها، سيما أن هذه القوات، وأخرى مثلها، لا تزال متمركزة في منشأة بلحاف، ومطار الريان في المكلا، تشكل عائقاً كبيراً أمام خطط التنمية التي تطالب بتنفيذها المجلس الانتقالي المحلية في محافظتي شبوة وحضرموت، بل والحكومة اليمنية برمتها.

(كاتب يمني)

دولة طارق البشري الغائبة

معن البياري

يقول مثل فرنسي إن البلهاء، فقط هم من لا يغيّرون أفكارهم. ولكنّ الوصوليين فقط من يغيّرون أفكارهم لمنافع ومصالح، والركيكون من يتخلون عن المبادئ وقيم الحق والعدالة والحرية والجمال. وعندما كان الفقيه القانوني والمفكّر المصري، طارق البشري، الذي رحل أول من أمس عن 88 عاما، ذا نزوع يساري علماني، في مواقفه وكتاباته الأولى، كان يقيم على نزاهةٍ فكريةٍ وممانعةٍ مبدئية. ثم لما انعطف، سيما بعد هزيمة 1967، إلى نزوع إسلامي ظاهر في شخصه، ظلّ مقيما على رهافة حسّه الديمقراطي ومبدئيته في تطلعه إلى العدالة. ولذلك يبقى طارق البشري، الذي عاين نقصان الديمقراطية سببا في عدم اكتمال مشروع الاستقلال الوطني في ثورة 23 يوليو (1952) في مصر، هو نفسُه الذي تحدّى نظام حسني مبارك، غير مرّة، وأفتى، وهو القاضي، والفقيه الدستوري العتيد، وعضو مجلس الدولة، بأن رئيس الدولة لا يمكنه إحالة جرائم معينة إلى القضاء العسكري. وبعد ثورة يناير، ومع انتصاره لشبابها وللسلطة المدنية المنتخبة، جهر ببطلان الإعلانات الدستورية التي أعلنها الرئيس، الإسلامي، محمد مرسي، في أغسطس/ آب ونوفمبر/ تشرين الثاني 2012، وقال إنها تضمّنت تجاوزا للسلطة يمارسه رئيس الجمهورية. ثم لمّا صارت واقعة 3 يوليو (2013)، سمّاها باسمها انقلابا عسكريا صريحا «مكتمل الأركان»، ورفضه بشكل محسوم. وعند ارتكاب مجزرة ميدان رابعة، قال إنها نتيجةٌ طبيعية لهذا الانقلاب. وشخّص المشهد بأن قوى الاستبداد تحكم مصر بغير دستور، وبغير إرادة شعبية حقيقية.

لم يكن الرجل الوافر الرّقّة واللطف، طارق البشري، في وصف نادر فرجاني له، يعلن مواقفه تلك، صدورا عن اصطفافاتٍ سياسية، ولا من موقعه الفاعل السياسي، وإنما من سمْته الخاص، رجل قانون ودستور وحسب. أي رجل حقوق وعدالة، فلم يقدّم يوما هواه اليساري القديم، ولا هواه الإسلامي التالي، على قناعاته بالتعدّدية في مصر، بانتظام الجميع تحت سقف القانون واستحقاقاته، تحت سقف دولةٍ ديمقراطيةٍ عادلة. إذا كان قد تبنّى «الإسلامية الوطنية»، فإنه لم يعن بها فرض فكرةٍ إسلامية على المجتمع، وإنما رأها الحامل الأقدر على استيعاب المرجعيات والولاءات المتعدّدة في المجتمع. ومن العجيب في الذين رموا البشري بـ«إسلاميته» رأوا في رفضه انقلاب 3 يوليو شاهدا على ميول «إخوانية» فيه، فلم يلحظوا أن الرجل، في موقفه هذا، كان ينسجم مع تكوينه القانوني وفكره الدستوري، أي مع ثقافته التي توطّن في مصر، بانتلاف الجميع تحت سقف القانون واستحقاقاته، تحت سقف دولةٍ ديمقراطيةٍ عادلة. إذا كان قد تبنّى «الإسلامية الوطنية»، فإنه لم يعن بها فرض فكرةٍ إسلامية على المجتمع، وإنما رأها الحامل الأقدر على استيعاب المرجعيات والولاءات المتعدّدة في المجتمع. ومن العجيب في الذين رموا البشري بـ«إسلاميته» رأوا في رفضه انقلاب 3 يوليو شاهدا على ميول «إخوانية» فيه، فلم يلحظوا أن الرجل، في موقفه هذا، كان ينسجم مع تكوينه القانوني وفكره الدستوري، أي مع ثقافته التي توطّن عليها جهدُه في مؤلفاته ومقالاته، وفي عمله قاضيا، وقبلهما وبعدهما، مع رؤيته الدولة التي يلزم أن يعكس دستورُها القوى الحية في المجتمع، على ما كتب، سيما أنه ألحّ على اعتبار الديمقراطية مطلب المصريين في ثورة 25 يناير. ومن عجائب أخرى أن ينتقص نقّاد للرجل من قيمة تعديلات على دستور 1972، والتي أجرتها لجنة برئاسته، أوكل المجلس العسكري، عقب ثورة 25 يناير في 2011، لها هذه المهمة، فيما يصمت هؤلاء عن انتهاكٍ مكشوفٍ أعمله عبد الفتاح السيسي في الدستور.

ربما كان أكثر ما يلحظه دارسو طارق البشري، في مؤلفاته، أنه انتبه كثيرا إلى الحراكات والقوى والتمثيلات الاجتماعية، وظل، ضمن شواغله هذه، مهجوسا بتعايش التعدّد، وإدارة الاختلاف، وتنظيم قوانين

في ريبة حزب الله من تدويل الأزمة اللبنانية

سعد كيوان

بدأت مضاعفات جريمتي تفجير مرفأ بيروت الذي ذهب ضحيته 208 أشخاص واغتيال المثقف والناشط السياسي، لقمان سليم، تثير الريبة لدى حزب الله، وتكاد تفقد أعصاب أمينه العام، حسن نصرالله، الذي تصدّى للمطالبين بتحقيق دولي في الجريمتين. وعلّق مهدّدا ومتهكما في آن على دعوة البطريرك الماروني، بشارة الراعي، إلى عقد مؤتمر دولي من أجل إيجاد حل للأزمة اللبنانية، قائلا إنها «إعلان لحرب أهلية ... وبلا مزاح»، وحمل على الإعلام، متهما إياه بالانحياز والتضليل!

في 4 أغسطس/آب الماضي، أطاح اشتعال مئات الأطنان من نيترات الأمونيوم التي كانت مخزنة، بطريقة غير شرعية ومشبوهة، في أحد العنابر، المرفأ اللبناني، ودمر أحياء تراثية بكاملها من بيروت، ودفع بنحو ثلاثمائة ألف شخص إلى العراء، عدا عن آلاف الجرحى والمشوّهين. أحيلت الكارثة على المجلس العدلي المختص للنظر بالجرائم التي تهدّد السلم الأهلي، ومن أجل الإسراع في التحقيق، وعيّنت الحكومة محققا خاصا. وها قد مضت ستة أشهر ونصف الشهر، ولم يحرز التحقيق أي تقدم، علما أن رئيس الحكومة كان قد أعلن، فور وقوع الانفجار الزلزال، أنه سيتم كشف الفاعلين خلال خمسة أيام.

وقبل أكثر من أسبوعين، اغتيل الناشط والمعارض السياسي لحزب الله، لقمان سليم، ابن الضاحية الجنوبية لبيروت معقل الحزب، في الجنوب، بعد أن نُصب له كمين في منطقة جنوب نهر الليطاني الواقعة تحت إشراف القوات الدولية، ثم وجد مقتولا في سيارته في منطقة شمال الليطاني الواقعة تحت سيطرة حزب الله. وتركزت الاتهامات بشكل شبه حصري على الحزب، إما مرتكبا أو قادرا على معرفة المرتكب. لم يظهر بعد أي خيطٍ في التحقيق، علما أن عائلة المغدور عبّرت عن عدم ثقتها بالقضاء اللبناني، وطالبت بتحقيق دولي. وهذا أيضا ما تطالب به بالنسبة للتحقيق في جريمة المرفأ أطراف سياسية وهيئات مدنية، وبالأخص أهالي الضحايا الذين سئموا دوامة المراوحة والمماطلة والتسويف والمراوغة، سيما الضغوط السياسية التي تمارس على القضاء، ما أدّى إلى غليان الشارع، وتصاعد النقمة، والغضب على الطبقة السياسية التي راحت تتحصّن بالصمت، ويغطّي بعضها بعضا. وفجأة، أصدرت محكمة التمييز الجزائية، أخيرا، قرارا بكفّ يد المحقق العدلي، القاضي فادي صوان، في جريمة المرفأ، وأحالت الملف إلى قاضٍ آخر! لماذا، وكيف حصل ذلك، وما علاقة «حزب الله» بالأمر؟

فجّر قرار المحكمة الشارع، وأدى إلى تصاعد الاتهامات، وازداد الضغط الدولي لكشف الفاعلين ووضع حدٍّ لسياسة الإفلات من العقاب، كما جاء في موقف صادر عن الاتحاد الأوروبي، تبعته رسالة موجهة إلى الرئيس الأميركي، جو بايدن، موقعة من جمهوريين وديمقراطيين، يتقدّمهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، تشير إلى أن لقمان سليم هو معارض لحزب الله. وتطالب بعدم السكوت على الجريمة، وبتطبيق عقوبات «قانون ماغنيتسكي» على «من هو متورّط من مسؤولين في حكومتي لبنان وإيران» في اغتيال الناشط، صاحب دار النشر اللبنانية المميزة «دار الجديد».

قبل أكثر من شهرين، أقدم المحقق على وضع لائحةٍ بأسماء مجموعة من السياسيين للتحقيق معهم، بينهم رؤساء حكومات سابقون ونواب ووزراء حاليون وسابقون ومسؤولون إداريون وأمنيون، وباشر باستدعاء رئيس الحكومة الحالي، حسّان دياب، الذي استقال بعد أيام من حصول كارثة المرفأ، وهو اليوم يقوم بتصريف الأعمال، وثلاثة وزراء سابقين ولكنهم نواب، ويتمتعون بالتالي بحصانة نيابية، ينتمي اثنان منهم إلى حركة أمل التي يترأسها نبيه بري، وينتمي الثالث إلى تيار المردة الذي يتزعمه سليمان فرنجية. رفض هؤلاء المثول أمام القاضي بصفة متهمين، وتسلحوا بالحصانة النيابية التي تفرض على القاضي الطلب إلى مجلس النواب رفع الحصانة عنهم، لكي يتسنى له التحقيق معهم. ويحتاج قرار رفع الحصانة تلثي أصوات النواب كي يصبح ساري المفعول. وبطبيعة الحال، رفض برّي، من موقعه رئيسا للبرلمان، طرح المسألة على التصويت، وقدّم النواب الاثنان المتهمان من كتلته، بصفتهما محاميين، اعتراضا أمام المحكمة على تعيين القاضي في بند ما يسمى في القانون «ارتياب مشروع»، مطالبين بسحب الملف منه، وكان هذا أول إنذار للقضاء من السلطة السياسية، وتحديدا فريق الممانعة.

عندها جمّد القاضي التحقيق، بانتظار قرار المحكمة الذي طال انتظاره إثر تباين في وجهات النظر بين أعضائها القضاة. وإذا كان الوزيران السابقان للمال والأشغال متهمين بالإهمال الوظيفي أو بالتقاعس، فإن أصابع الاتهام توجه بشكل أساسي ومباشر إلى حزب الله، كونه يسيطر عمليا على حركة المرفأ، كما يتردد. وزاد من هذه الشكوك ما كشفته صحف بريطانية ومحطات لبنانية من معلوماتٍ عن تورّط رجال أعمال سوريين مقرّبين من النظام في استئجار باخرةٍ عبر شركة وهمية مسجلة في لندن لشحن مادة الأمونيوم إلى بيروت، ومن ثم تكفل حزب الله، بحسب بعض وسائل الإعلام، بنقلها إلى دمشق، كي يستخدمها نظام الأسد في البراميل المتفجرة ضد السوريين. وفي ما بعد، عرض لقمان سليم، عبر إحدى القنوات العربية، معلومات ودعّمها بوقائع وتواريخ، وربط بين وصول الأمونيوم إلى مرفأ بيروت في خريف 2013 ولجوء الأسد، بعدها بأسابيع، إلى بدء إلقاء البراميل المتفجرة، جازما أن المايسترو هو حزب الله.

وفي الأسبوع الماضي، استأنف قاضي التحقيق عمله، وأصدر قرارا بتوقيف أحد الوزراء السابقين، وبإحضار آخر إلى التحقيق متهما، وتبعت ذلك شائعاتٌ عن احتمال توقيف سياسيين آخرين وضباط في الجيش، غير أن اللافت والمفاجئ إصدار استنابات جلب بحق رجال الأعمال السوريين المتهمين بترتيب عملية الشحن، وكلها خطوات لم يجرؤ عليها أحد من قبل. فجأة، وفي اليوم نفسه، تصدر محكمة التمييز قرارها بكفّ يد القاضي. لماذا؟ قبل أيام، أطل نصرالله بخطاب يشوبه الإرباك والتوجس، مثقلا بردود الفعل على اغتيال سليم المتعدد المواهب والطاقات، وينتمي إلى الطائفة الشيعية، وقد تم تشييعه ودفنه في قلب الضاحية الجنوبية، على بعد مئات الأمتار من مقر حزب الله. وقد نفى نصرالله أي تورّط لحزبه في الجريمة، متسلحا بمقولة إن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته.. فيما نحن مدانون حتى نثبت براءتنا». وشكا نصرالله من أنه يتم دوما اتهام حزبه بكل الجرائم التي تحصل، ولم يسمِّ لقمان بالاسم ولم يُدن الجريمة. ودعا إلى عدم استباق التحقيق. وحزب الله، في المقابل، لم يقدم على تسليم

> أثبت نصرالله أن القضاء اللبناني بات مغلوباً على أمره أمام رهبة السلاح وسطوته، مقابل صمت وتخاذل كل فريق السلطة

> تركزت الاتهامات بشكل شبه حصري على حزب الله في اغتيال لقمان سليم، إما مرتكباً أو قادراً على معرفة المرتكب

أي مدان أو متهم لا إلى القضاء اللبناني، ولا إلى القضاء الدولي، سواء في جريمة اغتيال رفيق الحريري أو في جريمة قتل الضابط سامر حنا أم في محاولة اغتيال الوزير والنائب السابق بطرس حرب، وغيرها من الجرائم السياسية.

الأهم والأخطر في ما قاله نصرالله، وهنا بيت القصيد، إعلانه أن التحقيق في تفجير المرفأ قد انتهى (علما أنه في بدايته)، وراح يسترسل في شرح مسألة التعويضات التي على شركات التأمين أن تدفعها للمتضرّرين. وهنا حاشية: وماذا عمن ليس لديه تأمين، من الفقراء وآخرين كانوا يعملون في المرفأ أو كانوا يمرّون بالمصادفة من هناك؟! ما أراده نصرالله محاولة لتثبيت فرضية أن التفجير حادث قضاء وقدر، أو نتيجة خطأ بشري، أو إهمال وظيفي، وليس نتيجة عمل إرهابي أو تفجير متعمد أو اعتداء خارجي أو حرب. وفي هذه الحالات الأخيرة، لا تُلزم شركات التأمين نفسها بدفع أي تعويض! وفي مطلق الأحوال، فقد تمكّن نصرالله أقله من إزاحة القاضي صوّان الذي تجرأ على الطبقة السياسية بدون استثناء، ووسّع تحقيقه إلى أذرع النظام السوري الحليف وسماسرته. وأثبت نصرالله أن القضاء اللبناني بات مغلوبا على أمره أمام رهبة السلاح وسطوته، مقابل صمت وتخاذل كل فريق السلطة الذي تكاتف في وجه صوّان، وترك لحزب الله أن يواجهه ويسحب منه ملف التحقيق، وربما لفلفته! ولكن هل اغتيال لقمان هو أيضا قضاء وقدر؟ أم أنه نتيجة حادث سير مؤسف على إحدى طرقات الجنوب، حيث السيطرة والنفوذ والهيمنة لحزب الله وسلاحه؟

وعلى الرغم من إحكام قبضته على القرار والتحكّم بالمسار القضائي، فإن حزب الله يخشى من أن يتم تدويل الأزمة جرّاء التأييد المتصاعد الذي تلقته دعوة البطريرك الراعي إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل دعم سيادة لبنان واستقلالية قراره، وبالأخص التأكيد على التزام الجميع بالدستور ووثيقة الوفاق الوطني (مؤتمر الطائف) التي تحمي صيغة العيش المشترك ومسألة المناصفة في التمثيل بين الطوائف، في وجه طرح مؤتمر تأسيسي جديد يسعى حزب الله إلى تسويقه لإعادة صياغة النظام، وفرض «المثالثة» بدل المناصفة، كي تصبح التركيبة قائمةً على توازن ثلاثي دقيق وهش بين المسيحيين والسنة والشيعة. ويلاقي طرح البطريرك وليد جنبلاط وسعد الحريري وسمير جعجع وسامي الجميل، أي معظم القوى السياسية، فيما يلتزم نبيه برّي الصمت، ويغرق التيار الوطني الحر (ميشال عون) في إرباك كبير. وبدأ هذا الطرح يلاقي تأييدا في الخارج، من خلال المواقف الواضحة من فرنسا والاتحاد الأوروبي عموما، ومن خلال مؤشرات أميركية منشدّة الآن إلى كيفية مقاربة المفاوضات مع إيران. والأهم من ذلك كله التأييد الشعبي، إذ بدأت وفود شبابية من مختلف الطوائف تتوجه إلى البطريركية المارونية لتعبر عن تأييدها خطوة البطريرك الراعي.

(كاتب لبناني)

السياسة الأميركية تجاه مصر في ظل إدارة بايدن

عصام عبد الشافي

من المهم الوقوف على مجموعة من الاعتبارات الحاكمة، في سياق تحليل (واستشراف) توجهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه مصر في ظل إدارة الرئيس جو بايدن. أولها موقف بايدن من ثورة 2011 وانقلاب 2013، فقد اتسم الموقف الأميركي، في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما ونائبه جون بايدن، ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، تجاه ثورة 25 يناير بدرجة عالية من التذبذب وعدم وضوح الرؤية، وارتبط هذا التذبذب بعوامل واعتبارات عديدة، إلا أن الإدارة الأميركية دعمت الانقلاب العسكري في مصر في 2013 على الرغم من خطابها الديمقراطي، وتغاضت عن إدانة مجزرة ميدان رابعة العدوية، على الرغم من دعواتها المتكرّرة عن حماية حقوق الإنسان في ظل إدارة أميركية ديموقراطية، يرأسها أوباما، ونائبه هو بايدن الذي عاد بعد أربع سنوات للإدارة رئيساً للولايات المتحدة، متبنياً الخطاب نفسه والدعوات نفسها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد جمعت بايدن علاقات طويلة امتدت سنوات، خلال عمله سيناتوراً ديمقراطياً في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والرئيس المصري السابق، حسني مبارك، وأركان نظامه في مجال السياسة الخارجية، لذا لم يكن مرحباً بثورة 25 يناير، ولا بالحراك الشعبي ضد مبارك. وخلال أيام الثورة، نفى أن يكون مبارك ديكتاتوراً، قائلاً إنه يعرف مبارك جيداً. وأضاف «الوقت حان لكي يتحرك مبارك في الطريق الذي يلبي مطالب شعبه، وهناك كثيرون من أفراد الطبقة الوسطى ممن يبحثون عن ظروف أفضل وفرص أكثر. وأؤكد أن هناك شيئين مهمين، أن العنف ليس وسيلة مناسبة، وأن للشعب الحق في التظاهر، ونحن نعتقد أن الرئيس مبارك سوف يلبي بعض المطالب المشروعة التي عبر عنها المتظاهرون». وفي رده على سؤال إذا كان مبارك يجب النظر إليه على أنه ديكتاتور، قال بايدن: «مبارك كان حليفاً لنا في قضايا عديدة، وكان حليفاً مسؤولاً. ولن أصفه بالديكتاتور». وأضاف «على الناس في الشارع أن يكونوا حذرين أيضاً وعدم اللجوء إلى العنف. ومن المهم جداً أن تتوفر للشعب الآلية للتعبير عن مطالبه المشروعة».

وفي اتصاله مع نائب مبارك آنذاك، عمر سليمان، دعا بايدن إلى التزام ضبط النفس، والشروع فوراً في مفاوضات شاملة وذات مصداقية، لكي تنتقل مصر إلى حكم ديمقراطي، يلبي تطلعات الشعب المصري. وشدد على «أن الحكومة المصرية مسؤولة عن ضمان أن المظاهرات السلمية لا تؤدي إلى العنف والترهيب، والسماح للصحافيين ودعاة حقوق الإنسان بالقيام بعملهم المهم، بما في ذلك الإفراج فوراً عن المحتجزين».

العامل الثاني، موقف بايدن من الإسلاميين في مصر، فهو لا يمتلك مقاربة واضحة بشأن التعامل مع الحركات الإسلامية، وأقصى ما يمكن أن يذهب إليه تخفيف الضغوط التي تمارسها الدكتاتوريات المحلية على هذه الحركات، خوفاً من حدوث انفجارات اجتماعية تعيد صياغة ثورات شعبية، قد تؤثر على المصالح الأميركية في المنطقة. وهو لا يبدي عداءً مبدئياً للمسلمين، بل إنه سعى كثيراً إلى التواصل معهم في الولايات المتحدة، من أجل كسب أصواتهم، ووجه لهم تسجيلاً خاصاً، وكان لهم دور مهم في دعم حملته الانتخابية، كما أنه ليست لديه تحفظات محدّدة في التعامل مع الحركات الإسلامية، ولكن المؤكد أن لديه مشاعر قلق من التوجهات السياسية للإخوان المسلمين، ومن إمكانية تأثير وصولهم إلى السلطة في أي دولة عربية على المصالح الأميركية، وخصوصاً إذا تولّى «الإخوان» السلطة في بلد محوري كمصر.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن من المستبعد أن تستجيب إدارة بايدن للمطالب التي قد يتقدم بها النظام المصري وحلفاؤه الإقليميون لتصنيف «الإخوان» جماعة إرهابية، لا سيما أن ترامب ذاته لم يتمكن من تنفيذ هذه الخطوة، على الرغم من حماسه لها، بسبب التعقيدات التي يمكن أن يتركها هذا القرار على علاقات واشنطن بدول عربية وإسلامية، تشكل الحركات والجماعات المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين فيها مكوناً أساسياً لا غنى عن التواصل معه، بالإضافة إلى التعقيدات المتعلقة بتأثير ذلك على المسلمين الأميركيين وبعض مؤسسات المجتمع المدني الأميركية ذات الصبغة الإسلامية.

وإذا كان بايدن لا يُبدي عداءً مبدئياً لجماعة الإخوان، إلا أن من المتوقع أيضاً ألا تُبدي إدارته حماساً لأي لقاءاتٍ رسميةٍ مباشرة معها، أو مع رموزها البارزة، حفاظاً على علاقة الإدارة بالنظام. ومن هنا، قد تكون اللقاءات غير المباشرة بين الطرفين الوسيلة المناسبة للتواصل، ومنها التواصل مع بعض أعضاء الكونغرس والمؤسسات غير الحكومية ومراكز الدراسات والجامعات ووسائل الإعلام الأميركية. أي أن السياسة التي ستنتهجها إدارة بايدن تجاه الإسلاميين لن تكون محكومة بمنطق السياسة العامة التي تنسحب على كل الإسلاميين، وإنما سيتم التعامل مع كل حالةٍ على حدة، بحسب المحدّدات التفصيلية للمصلحة الأميركية في كل بيئة سياسية. وبالتالي، ليس مستبعداً أن تستفيد بعض التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية من حرية الحركة التي يمكن أن يتم فتحها في ظل إدارة بايدن، وخصوصاً في النظم السياسية العربية التي تعاني من أزمات حقيقية.

العامل الثالث، علاقة بايدن بالرئيس عبد الفتاح السيسي، ففي أثناء حملته الانتخابية، هاجم بايدن، في تغريدتين على «تويتر»، نظام السيسي، بسبب انتهاكاته في الملف الحقوقي، كانت الأولى في 16 يناير/ كانون الثاني 2020 بمناسبة وفاة المعتقل المصري الأميركي، مصطفى قاسم، بعد ست سنوات من السجن في مصر. وقال بايدن في حينها «إنه أمر شائن». وأضاف أن الأميركيين المحتجزين ظلماً في أي مكان في العالم يستحقون دعم حكومتنا الكامل والجهود الحثيثة لتأمين إطلاق سراحهم. وكانت الثانية في 12 يوليو/ تموز 2020 بعد عودة المواطن المصري الأميركي، محمد عماشة، بعد سجنه 486 يوماً في مصر بسبب حمله لافتة للاحتجاج، وهاجم فيها بايدن السيسي نفسه، بوصفه «الدكتاتور المفضل» لترامب. وقال إن «اعتقال ناشطين وتعذيبهم ونفيهم، مثل سارة حجازي ومحمد سلطان، أو تهديد عائلاتهم، غير مقبول. لا مزيد من الشيكات الفارغة للديكتاتور المفضل لترامب». وفي ظل هذه العوامل الثلاثة، يمكن القول إن الرهان على اتجاه إدارة بايدن إلى ممارسة ضغط حقيقي على نظام السيسي لإحداث تغيير في سياساته الاستبدادية يحتاج إلى إعادة نظر، استناداً لعدة اعتبارات، منها: العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن والقاهرة، حيث تشكل المصالح الاستراتيجية الأميركية أولوية لأي إدارة أميركية، حتى لو كان ذلك ينطوي على التعاون مع الأنظمة الاستبدادية. إن لدى نظام السيسي مجالاً للمناورة، إذ اتجه منذ سنوات شرقاً نحو روسيا، وأبرم صفقات عسكرية وتجارية واقتصادية عديدة، وأجرى الجيش المصري عدة أنشطة عسكرية مشتركة مع نظيره الروسي. كذلك عزّز علاقاته مع الصين، خصوصاً في القضايا التجارية والمالية والاقتصادية، ورفع حجم التجارة والاستثمار بين البلدين. إن بايدن سيواجه شرق أوسط يعاني من استقطاب أشد مما كان عليه الوضع في ظل إدارة أوباما، وقد يواجه مقاومة من حلفاء واشنطن في المنطقة، من أجل الاستمرار في انتهاج سياستهم الخاصة، ويمكن أن تجد الإدارة الجديدة نفسها مضطرّة إلى التمسّك الخطابي بمبادئ الديمقراطية وقيمها، ولكن من دون تحقيق أي منها. استمرار النهج الأوبامي في السياسة الخارجية، فكما فعل أوباما، يمكن أن تتحدث إدارة بايدن، من وقت إلى آخر، عن حالات فردية محدّدة يتردد صداها مع قطاعات من الجمهور الأميركي. إن الاحتمال الأكبر أن تظل التغييرات في السياسة الخارجية الأميركية لإدارة بايدن تجاه مصر قاصرة على مستوى الخطاب، ولن تشكل تغييراً حقيقياً في العلاقات السياسية معها، بحيث توجّه إدارة بايدن انتقادات، بين حين وآخر، إلى سياسات القمع التي يقوم بها نظام السيسي لبعض شخصيات المعارضة والنشطاء السياسيين، وخصوصاً من الليبراليين، ولن تتعاطى بفاعلية مع أي ملفاتٍ تخص التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية.

ويبقى الرهان الوحيد على قبول إدارة بايدن بتغيير حقيقي وانتقال ديمقراطي في مصر، على حدوث انتفاضة شعبية أو حراك سياسي فاعل ومؤثر في مصر، ووجود بديل سياسي قوي يمتلك مشروعاً واضحاً لإدارة عملية الانتقال وقيادتها. وهنا يمكن أن تتخلى إدارة بايدن عن السيسي، كما فعل أوباما مع مبارك عام 2011، ليس من باب دعم التغيير والانتقال الديمقراطي، ولكن من باب إدارة هذا الانتقال بما يتفق والمصالح الاستراتيجية الأميركية في مصر وفي المنطقة.

(كاتب وباحث مصري)

> الرهان على اتجاه إدارة بايدن إلى ممارسة ضغط حقيقي على نظام السيسي لإحداث تغيير في سياساته الاستبدادية يحتاج إلى إعادة نظر

> في أثناء حملته الانتخابية، هاجم بايدن، في تغريدتين على «تويتر»، نظام السيسي، بسبب انتهاكاته في الملف الحقوقي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads